12119

مكتبة البنين
قسم الدوريات

حولية كلية التربية

تصدر عن كلية التربية
بجامعة قطر

السنة الخامسة عشرة العدد الخامس عشر ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي
دراسة وصفيه مقارنة

د. علي عبد الله موسى
كلية التربية – أبها – المملكة العربية السعودية

المقدمة :

تواجه الكثير من مؤسسات التعليم العالى فى العالم عجزاً فى مواردهـــا الماليـه الناتجة من توسع تلك المؤسسات فى خدماتها، والطلب المتزايد على التعليم العـــالى من قبل الحكومـــات والأفراد اضافة الى تناقص الدعم العام لـــها نتيجـة الأزمـة الاقتصادية التى تعيشها معظم البلدان الصناعيـــة وغير الصناعية . وهـذا بـالفعل مايحدث بشكل خطير يهدد تلك المؤسسات الاجتماعيـة فـى البلـدان ذات المصـادر المحدودة (الفقيرة أو الناميه) كما توضحـه الدراسـة التـى قـام بـها باكتشـوس) Bacchus,p.101, 1992)[1] . عن التعليم فى بلدان العالم الثالث.

هذه المعاناة دفعت الحكومة البريطانية والفرنسية الى تخفيض الدعم العـام للتعليـم العالى وفتح المجال أمام تلك المؤسسات لتعويض ذلك النقص من موارد أخـرى. لـهذا فإن هذه المشكلة تأتي فى مقدمة القضايا التى يكثر النقاش فيها بين الاقتصاديين وصنـاع القرار والتربويين في بلدان مختلفة، وذلك لمعرفة كيف يمكن ان يسهم القطـاع العـام والخاص في تحمل أعباء التعليم العالى كما اشار إلى ذلك وود هول..Woodhall, P) .894, 1992)[2]

ونظرا للحاجة الماسة لدى الكثير من مؤسسات التعليم العالى للتعرف على نوعيـة المصادر التى يمكن ايجادها للحد من الاعتماد على المـوارد العامـه وايجـاد البدائـل المناسبة، جاءت هذه الدراسة الوصفية لتقدم بعض الحلول التى قد يتعذر تطبيق البعـض منها فى البلدان محدودة الموارد الاقتصادية، إلا أن البلدان الغنية قد طبقت الكثير منـها وحققت نجاحا كبيرا خدمتها فى ذلك خبرتها الطويله فى مجال البحث عن موارد جديدة.

فى هذه الدراسة يتم ايضاح المصادر الاساسيه المألوفه لدى الكثير من مؤسسات التعليم العالى فى العالم مع الاستشهاد بمقارنات لبعض البلدان الغربية ، يلى ذلك ذكر للمصادر الخارجية التى قد تعتمد عليها بعض الجامعات فى توفير مواردها الماليه والمادية. ونظرا للتوسع الذى تعيشه تلك المؤسسات وخاصه فى البلدان الغربية فلقد اصبحت الفلسفة السائدة فى جلب الاموال اليها يعتمد على الخدمات والانشطة التى تقدمها للطلاب والمجتمع . كما أن الخصخصه أصبحت مطلبا لدى الكثيرين للخروج بمؤسسات التعليم العالى من الأزمات المالية المتنامية . وهذا ما سوف يتم استعراضه بشكل مختصر آملا أن يكون فيه مايصلح نقله لدعم برامج التعليم العالى المختلفة فى البلدان العربية الإسلامية.

قبل البدء في ذكر مصادر تمويل التعليم العالي فى البلدان الغربية الرأسمالية، لابد من الاشارة إلى كيفية تمويل التعليم في البلدان الاشتراكية مثل الصين،وطوريا، وفيتنلم، وتنزانيا، وبورما، وسيرلنكا، والاتحاد السوفيتي (سابقا) والتى ارتبط فيها التعليم بمبادئ الثورة القائمة على مبدأ اعطاء التعليم لكل افراد المجتمع بدون استثناء، ومن خلال برامج التعليم المختلفة بما في ذلك حملات محو الاميه من اجل ايجاد المواطن الاشتراكي من ناحية، بالاضافة الى كون التعليم يمثل اولوية للتقدم الاقتصادي والبناء الاجتماعي.

لقد اعتبرت الحكومات الاشتراكية مثل غيرها من بلدان العالم المختلفة، أن التعليم حق من حقوق افراد المجتمع ويجب ان يقدم لكل فرد دون أى مقابل، كجزء من مسؤولية الدولة التى تمثل المصدر الوحيد لتمويل التعليم العالى.(Saha & Fagerlind, p.60,1989).[3] وبالرغم من السلطة والصلاحية الشرعيه التى تملكها الدول في تنظيم التعليم، إلا أنها من خلال دعمها للتعليم تحاول فرض سياستها على مؤسسات التعليم العالى، وتستغل ذلك فى محاسبتها (accountability) وتحميلها مسؤوليتها تجاه الدوله. (Hufner,p.48,1991).[4] اما عند عجز الدولة فى دعم برامجها التعليميه فإنها تسمح لمؤسسات التعليم العالى بالبحث عن مصادر تمويل جديده تحت اشراف الدولة ومتابعتها مثل ما حصل في بريطانيا مؤخرا عندما قررت حكومة تاتشر الحد من دعم التعليم العالى. كما ان الحكومة الصينية بدأت فى تطبيق سياسة ترمي الى وقف الدعم الكامل لبعض مؤسسات التعليم العالى، وتكليف الطالب بدفع بعض الرسوم مقابل حصوله على بعض الخدمات التى تقدم له فى الجامعة.[5](Brown, p.463, 1991) هذا التغير فى سياسة

الدول الاشتراكيه مثل الصين، نحو التحرر من سياساتها " المركزية"، يدفع بهذه الدراسة الى التركيز على البلدان الرأسماليه الغربية (اللامركزية) التى تعتبر نموذجا لكثير من الدول فى العالم.

أولا : المصادر الأساسية

فى معظم بلدان العالم تعتبر مؤسسات التعليم العالى مؤسسات عامة يتم الاشراف عليها وادارتها وتمويلها من قبل الدولة، هذا التوجه كان سائدا في العقود الماضية خاصه بعد الحرب العالمية الثانية حيث استقلت الكثير من البلدان من الاستعمار وتولت الحكومات المستقله (الوطنية) مهام بناء المؤسسات التعليميه من أجل ايجاد كفاءات وطنية لشغل الوظائف المستحدثة بالحكومات الجديدة، كما أن التعليم يتم التوسع فيه كمكافئة لكفاح الشعب ضد الاستعمار ولمكافحة الامية. غير ان بعض البلدان بدأت منذ فترة قديمة فى استحداث رسوم الطلاب كمصدر مالى لدعم تلك المؤسسات الاجتماعية. هذا التوجه الأخير معمول به من قبل الجامعات الخاصه التى تعتمد على المستفيدين فى تمويل برامجها. وفيما يلى يتم اعطاء شرح واضح لهذه المصادر الاساسية.

(أ) الحكومة :

تعتبر الحكومة الممول الاساسى للتعليم العالى، ويتفاوت دور الحكومات فى دعم التعليم تبعا للنظام السياسى والاقتصادى المتبع فى أى دولة من الدول. كما ان التركيبة السكانية تلعب دورا هاما فى تحديد نوعية الدعم للتعليم وخاصه فى البلدان التى توجد فيها اقليات عرقيه مختلفة كما هو الحال فى بعض البلدان الغربية مثل بريطانيا التى رفضت دعم المدارس الاسلامية مقارنة بالمدارس اليهودية والمسيحية المختلفة. والدول المصنعة وغير المصنعة تتحمل مسئولية دعم التعليم العالى وتتفاوت فى نسبة دعمها. فالدول المصنعة مثل بريطانيا وفرنسا تتحمل العبء الاكبر فى تأمين الموارد الماليه لمؤسسات التعليم العالى حيث نجد فرنسا فى عام ١٩٩١م تخصص للتعليم مامقداره ١٩,٣ % من الميزانية العامة للدوله أى مايعادل ٤٥,١ مليون دولار امريكى ، يخص التعليم العالى من هذا المبلغ حوالى ١٤,٤% من هذه الميزانية.) Monchablon P 2382, 1994)[6] . أما بريطانيا فإنها قدمت فى عام ١٩٨٠ - ١٩٨١م ما يعادل ٧٦% من دخل الجامعات ثم انخفض هذا المعدل الى

٦٥% فى عام ١٩٨٦م -١٩٨٧م وهذا الانخفاض فى الدعم ناتج عن السياسه التى اتبعتها حكومة تاتشرفى محاولة للحد من اعتماد الجامعات على الدعم الحكومى وتعويض ذلك من مصادر اخرى مثل المصانع والشركات التى تحتاج الى البحوث التى تجريها الجامعات أو تقوم بها الشركات الصناعية بالتعاون مع مراكز البحوث والمعامل فى الجامعات[7](Eustace, P 769, 1994).

لقد اتجهت الكثير من الدول الغربية الى خفض دعمها للتعليم بصفة عامه بما فى ذلك التعليم العالى، وذلك ما اكدته دراسة طبقت على ١٣ دوله من دول (OECD) المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية[8](William and Furth, P.894, 1990) ، حيث وجدت انه نتيجة للازمة الاقتصادية التى تعانى منها بلدان المنظمة فإنها قد اعتمدت سياسة تخفيض الدعم العام وفرضت على الجامعات البحث عن مصادر مالية جديدة. ففى الولايات المتحدة الامريكية حيث يوجد اكثر من ثلاثة الاف مؤسسة للتعليم العالى مابين خاصه وعامه يوضح الجدول التالى المصادر التى يتم عن طريقها تمويل تلك المؤسسات، حيث أن اكثر من ٥٠% من دخل المؤسسات العامه يتم الحصول عليه من قبل الحكومات المحلية والقومية، بينما تمثل الرسوم التعليمية المصدر الاساسى فى المؤسسات الخاصه حيث تحصل على اكثر من ٥٠% من دخلها عن طريق الطلاب.

مصادر الدخل المشترك للكليات والجامعات الأمريكية الخاصة والعامة لعام ١٩٨٩م

نوعية التمويل	المؤسسات العامه	المؤسسات الخاصه
رسوم التعليم	١٧,٥	٥٤,٨
المخصص القومى والمحلى (حكومى)	٥٦,٩	١,٣
المنح والعقود الاتحادية (الفدراليه)	١٣,٢	١٧,٠
المنح والعقود والهبات الخاصه	٣,٨	١٣,١
أخرى (بما فيها دخل الهبات)	٨,٦	١٣,٨

أما البلدان غير المصنعة فهى تنقسم الى بلدان غنية المصادر وبلدان محدودة المصادر والبلدان الغنية منها تقوم بتمويل التعليم بصفه شاملة بما فى ذلك مؤسسات التعليم العالى، وترفض الهبات والمنح الخاصة وهذا مايحدث فى الدول الغنية التى الى جانب وفائها بالتزاماتها المالية تجاه تلك المؤسسات تقدم مرتبات شهرية للطلاب كما هو فى بلدان الخليج العربى. وهذا لايعنى عدم وجود للتوجه الى تحسين مصادر تلك المؤسسات عن طريق المؤسسات والشركات والجهات المستفيدة من خدماتها، أما البلدان ذات المصادر المحدودة فإنها تتكفل برعاية التعليم العالى وتخصص له الميزانيات اللازمة مع الاعتماد على الرسوم المقدمة من الطلاب وقبول الهبات والمعونات واحيانا تسمح للدعم الذى تقدمه بعض المنظمات العالميه مثل البنك الدولى ومنظمة اليونسكو. ونظرا للأزمة الاقتصادية التى يعانيها الاقتصاد العالمى، فإن البلدان غير المصنعة اشد تأثرا من البلدان المصنعة والغنية حيث عانت ولاتزال تعانى من نقص فى الموارد المالية ادى الى تراجع الكثير من البرامج فى تلك البلدان كما حدث فى دولة نيجيريا.

(ب) الطالب :

يعتبر الطالب المستفيد الأول من العملية التعليمية ومن أهم المصادر لتمويل التعليم العالى. ولقد أدى الطلب المتزايد على هذا القطاع من التعليم الى افتتاح المزيد من المؤسسات وتقديم البرامج حتى اصبح الدعم الحكومى لايكفى لسد العجز فى ميزانيات تلك المرافق الاجتماعية الهامة مما دفع الكثير منها الى فرض رسوم مختلفة على الطالب. وتمثل الرسوم التعليمية واجور السكن اكثر من ٥٠% من دخل المؤسسات الخاصة بينما تتوجه المؤسسات العامة الى رفع الرسوم على الطلبة فى محاولة للحد من الاعتماد على الدعم الحكومى.

(١) رسوم الدراسة :

يقوم الطالب بدفع رسوم مقابل حصوله على مقعد للدراسة، حيث تعتمد بعض مؤسسات التعليم العالى سياسة رسوم الفصل الدراسى الواحد بينما توجد أخرى تقوم بتحصيل الرسوم مقابل عدد الساعات المسجلة. وبرغم التباين فى الرسوم المدفوعة من مؤسسة ألى اخرى إلا أن المؤسسات الخاصه تكلف الطالب مبالغ باهظة لدرجة أنه يؤخذ على هذا النوع من التعليم بأنه خاص بالاغنياء من ابناء المجتمع الذين يمكنهم

تحمل تلك المصاريف العالية، بينما يتجه الفقراء الى التعليم العام الذى يكلف الطالب رسوما رمزية مقارنة بتكاليف التعليم الخاص.

(٢) السكن:

لقد عمدت الكثير من مؤسسات التعليم العالى فى العالم الى تبنى سياسة اسكان الطلاب وايوائهم كعملية استثمارية تجنى من ورائها دخلا مستمرا يضاف الى موارد تلك المؤسسات التعليمية. ومع أن الهدف مادى بحت فهى تحاول الوفاء بمتطلبات الفئات المختلفة من الطلاب كالمتزوجين والعزاب (ذكور واناث). وإضافة الى هذه الخدمات التى تحاول المؤسسات من خلالها جذب اكبر عدد من الطلاب، فلقد تم استحداث النظام الفندقى فى الجامعات الكبيرة كمصدر اخر للموارد المالية وهى الى جانب القيام بدورها كمركز للضيافة تؤدى وظائف أخرى وذلك عن طريق إقامة الحفلات واستضافة الندوات والمؤتمرات التى يعود ريعها إلى تلك المؤسسات التعليمية.

ثانيا :المصادر الخارجية

كثير من مؤسسات التعليم العالى تحصل على بعض مواردها من مصادر خارجية مختلفة وحسب مصالحها المرتبطة بتلك المؤسسات. لذلك فان هذه المصادر تتنوع لتشمل المنح الدراسية،الهبات، المعونات ، البحوث المشتركة مع الشركات والمؤسسات الصناعية، التبرعات من قبل خريجى تلك الجامعات والكليات، وفى مايلى يتم اعطاء صورة مختصرة لهذه المصادر التى تستحق دراسة مستقبلية لما لكل واحدة منها من أهمية خاصه لم يعطها البحث فى عالمنا العربى حقها من الدراسة والتحليل.

(أ) المنح الدراسية :

شهد النصف الثانى من هذا القرن توسعا فى التعليم العالى مما دعا الكثير من الحكومات الى تقديم المنح المختلفة وساهمت فى ذلك المؤسسات والشركات والمنظمات العالمية التى هدفت الى تدريب منسوبى البلدان المختلفة والتى تحتاج الى قدارت وطنية مؤهلة وخاصة فى المجالات التى يندر وجودها أحيانا فى مؤسسات التعليم العالى المحلية مما يستدعى تلك الجهات ألى ابتعاث منسوبيها الى الخارج وغالبا الى اوروبا وامريكا الشمالية . كما توجد منح دراسية فى الجامعات والكليات المحلية تقدمها بعض الحكومات والمنظمات لطلاب من بلدان أخرى. ففى الغرب تتنافس الجامعات على جذب

هذه المنح لما لذلك من دور فى تنمية مواردها المالية. فيما يلى نورد احصائية للعشرة بلدان التى تتلقى اكبر عدد من الطلاب الوافدين للدراسة فى مؤسساتها التعليميه . حيث يلاحظ فى الجدول التالى ان امريكا وحدها تستوعب أكثر من ثلث الطلاب الذين يدرسون فى الخارج كما أن بلدان أوروبا الغربية " فرنسا ، المانيا، بريطانيا ، ايطاليا ، بلجيكا " تستقبل الثلث الآخر من مجموع الطلاب الاجانب، أما الثلث المتبقى فيتوزعون فى بلدان العالم المختلفة .

نسبة الطلاب الوافدين للدراسة فى المؤسسات التعليمية وذلك لعام ١٩٨٥[10]

البلد	امريكا	فرنسا	المانيا الغربية	بريطانيا	ايطاليا	كندا	لبنان	بلجيكا	السعودية	استراليا
العدد	٣٤٩٦٢٠	١٢٦٧٦٢	٧٩٣٥٤	٤٨٦٨٦	٢٨٠٦٨	٢٧٢١٠	٢٥٥١٥	٢٠٠٩٥	١٧٩٧٠	١٦٠٧٥
النسبة	٣٧,٢	١٣,٥	٨,٥	٥,٢	٣,٠	٢,٩	٢,٧	٢,١	١,٩	١,٧

ويساهم الطلاب مساهمة فعالة فى دعم ميزانيات الجامعات فى الكثير من البلدان التى تعتمد على رسوم الطلاب كجزء من موارد مؤسساتها التعليمية . والجدول التالى يوضح مشاركة الطلاب مقارنة بمشاركة اولياء الأمور ومشاركة دافعى الضرائب فى كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا والسويد والولايات المتحدة الامريكية.

مشاركة الطلاب فى الرسوم الدراسية فى خمس دول غربية [11]

	بريطانيا	المانيا	فرنسا	السويد	امريكا *١	امريكا *٢	امريكا *٣
مشاركة الطالب	–	٩٢٦	–	٢٣٣٢	١٢٠٠	١٠٠٠	١٩٢٥
مشاركة الاباء	٣٢٨٠	٣٤٧٢	٢٢٨٥	٧٠١	٤١١٤	٨٦٥٩	١٢٨٠٠
مشاركة دافعى الضرائب	–	–	٤١٣	١٨٨٥	–	–	٢٧٥
المجموع(دولار امريكى)	٣٢٨٠	٤٣٩٨	٢٦٨٨	٤٩١٨	٥٣١٤	٩٦٥٩	١٥٠٠٠

* تمثل امريكا "١" معدل المؤسسات العامة ، أما امريكا "٢" فتمثل معدل المؤسسات الخاصة ، وأمريكا "٣" المؤسسات الخاصة ذات الكلفة العالية.

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن أعلى مشاركة فى التكلفة من قبل الطلبة توجد فى الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها أعلى فى السويد إذا ما قورنت بالتكلفة العامة، كما ان المشاركة الطلابية عالية نسبيا ايضا فى المانيا مع ان الولايات المتحدة الامريكية

هى الدولة الوحيدة التى تشجع الطلاب فى العمل الجزئى، وتعتبر مشاركة الطلاب فى تكلفة التعليم فى فرنسا قليلة جدا وذلك لعدم وجود قروض حكومية مع ان الطلاب من الاسر الفقيرة يعطون الفرصة للعمل المحدود ، وتقدم لنوعية خاصة منهم بعض القروض.

(ب) الهبات :

تتنوع الهبات التى تتلقاها مؤسسات التعليم العالى بين نقدية وعينية، حيث تقوم الحكومات والمؤسسات والشركات والافراد بتقديم الهدايا إما لدعم بعض البرامج التعليميه أو الابحاث والدراسات وأحدث هذه الهبات كرسى الملك فهد للدراسات الاسلامية بجامعة هارفرد بالولايات المتحدة الامريكية وكرسى الامير نايف لجامعة موسكو بروسيا، والهدف من هذه الهبات هو محاولة اعطاء الفرصة لهذه المؤسسات للاطلاع على حقيقة الشريعة الاسلامية وتصحيح الصورة المزورة عن الاسلام فى تلك المجتمعات. ولعل اشهر المراكز تلقيا للهبات هى مراكز الابحاث الطبية من اجل دفعها لايجاد العلاج المناسب للامراض المستعصية.

(جـ) الاعانات والمساعدات التقنية:

تتلقى الكثير من البلدان غير المصنعة الاعانات من بلدان ومنظمات عالمية مختلفة لدعم التعليم بما فى ذلك التعليم العالى ويتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين أو مؤسستين تعليميتين (Bilateral) أو عن طريق مؤسسات ومنظمات متعددة (Multilateral) فالمساعدات التقنية تتمثل فى تأمين المستشارين والمدرسين، بالاضافة الى المنح للتعليم فى الخارج، كما يتم تقديم الدعم المالى للوفاء بالكثير من الالتزامات التعليمية لمؤسسات التعليم كما يوضح ذلك كومز [12](Coombs,R.p290,1985).

كما نورد اهم المنظمات الدولية فى مجال المساعدات للتعليم ، كالمنظمات متعددة الاجناس مثل البنك الدولى وفروعه، البنك الامريكى للتنمية، البنك الافريقى للتنمية، البنك الاسيوى للتنمية ، ومنظمة اليونسكو، ومنظمات هيئة الامم المتحدة , (UNDP UNICEF) منظمة الصحة العالمية . كما توجد هناك منظمات الدعم القومية مثل الوزارة البريطانية لتنمية ماوراء البحار ، والسلطة السويدية للتنمية الدولية، والمنظمة الكندية للتنمية الدوليه . أما الولايات المتحدة الامريكية فتشتهر بمؤسسات فورد، روكفلر

وشركة كرنقى، هذا بالاضافة الى منظمات دولية اخرى مماثله لها اهتمامات تربويـــة. ومثال ذلك ما قام به البنك الدولى باعطاء الفرصة لـ ٢,٦ مليون طالب للدراســة فــى ٢١,٠٠٠ مؤسسة تعليمية منها ١٨٥ كلية جامعية ، ٦٥١ كلية إعداد معلميــن ، ٢,٩٠٣ مدرسة ثانوية ، ١٦,٩٠٢ مدرسة ابتدائية. هذا بالاضافة الى الاعانات الماليه لـــــ ٨٧ دولة بهدف انشاء مشاريع تعليمية مختلفة. (Habte and Heyneman, P. 473, 1983)[13].

(د) البحوث المشتركة مع الشركات والمؤسسات الصناعية:

تلعب مراكز البحوث فى الجامعات والخبراء والمتخصصين دورا هاما فى جلــب الأموال من المؤسسات والشركات الخاصه والحكومية، حيث تقــوم مراكــز الابحــاث والمعامل الجامعية فى عمل الابحاث للجهات التى تحتاج الى تلك الخدمات. فمثلا تقــوم الحكومات ممثلة فى وزارات الدفاع، الصحه، الاقتصاد، والماليه، والزراعــة وغيرهــا بدعم ابحاث لحسابها الخاص فى مؤسسات التعليم العالى وذلك لتوافر الخبرات والمعامل ومراكز البحوث المتخصصة فيها. أيضا يقــوم المتخصصيــن والخــبراء الجــامعيون بالتعاون مع مراكز الابحاث فى المؤسسات المختلفة العامه والخاصه بالمشـــاركة فــى المشاريع المختلفة التى تحتاج الى المستشارين من اساتذة الجامعـــات امــا الشــركات والمصانع الخاصه فانها هى الاخرى تقدم مساعدات ماليه وتتعاون مع الجامعات لتطوير اجهزتها ومنتجاتها.

(هـ) تبرعات الخريجين :

معظم الجامعات الغربية ترتبط مع خريجيها عن طريــق جمعيــات الخريجيــن (Alumni Associations) التى تحاول ضبط عناوين الطلاب الدائمة بعد تخرجــهم، ثم بعد ذلك ماتلبث ان تتصل بهم عن طريق المراســـلة وتقديــم الدعــوات لحضــور المناسبات الرسمية التى تقام احيانا لجمع التبرعات. كما يتم توزيــع اســتمارات علــى الخريجين لدعم المؤسسات التعليميه اما بشكل شهرى او سنوى وربما تلقى الخريجــون بعض الهدايا التى تذكرهم بدور تلك الجامعات فى اعدادهم لذلك العمل الوظيفى وتحثــهم على التبرع ماليا. لهذا يتقدم بعض الخريجين الاغنياء بتخصيص مبالغ معينة لجامعاتــهم كما تتم مساهماتهم فى مشاريع الجامعات المختلفة. وتحرص كثير من الجامعات علـــى تحديث عناوين خريجيها حتى تسهل عملية الاتصال بهم.

ثالثا : مصادر الخدمات الجامعية :

(أ) رسوم الخدمات :

إلى جانب الرسوم الدراسية فان المؤسسات التعليميه تكلف الطلاب بدفع رسوم مقابل الخدمات التى تقدمها لهم. وتتمثل تلك الخدمات فى النقل المقدم للطلبه داخل المدن الجامعية الكبيرة التى توفر مثل هذه الخدمة. كما يدخل ايضا ضمن هذه الرسوم رسوم مواقف السيارات وما يلحق بها من جزاءات ومخالفات. وتقوم المؤسسات التعليمية العاليه بفرض رسوم مقابل حصول الطالب على كل نسخه من السجل الاكاديمى والشهادات. بل أن المصادقة على الصور والوثائق التعليميه يدخل ضمن رسوم الخدمات. وهذا النوع من الرسوم يتفاوت من جامعة الى اخرى ومن بلد الى أخر.

(ب) الوجبات المخفضة :

تقدم الجامعات والكليات وجبات غذائية متنوعه للطلاب عن طريق المطاعم التى تشرف عليها المؤسسات التعليميه كما تم استحداث كثير من المطاعم الشعبية والمقاهى المشهورة فى بعض الجامعات فى محاولة للحصول على مصادر ماليه أخرى. ويعمل الطلاب فى اعداد الوجبات وبيعها بالإضافة الى التنظيف والخدمه. ويفخر الكثير من الطلاب بمثل هذه الاعمال التى يجدون فيها نوعا من الكفاح والاعتماد على النفس.

(جـ) المحلات التجاريـة:

اتجهت بعض الجامعات الى الاستثمار فى المجال التجارى وذلك بافتتاح المحلات التجارية المخصصه لأدوات الزينة، والوسائل التعليميه، والاجهزة والبرامج التعليميه، والادوات المكتبية، والملابس، ومكاتب تأجير السيارات ومحلات الحلاقين، ومراكزللتأمين، وفروع للبنوك. ويتم تشغيلها بواسطه طلاب الجامعة مقابل اجر رمزى. وهذا التوجه الاستثمارى يعود بالنفع على الطلاب ذوى الدخول المنخفضة والذين يعيشون على الكفاف فى حياتهم المعيشية.

(٤) الاستشارات :

من ضمن الخدمات التى تقدمها الجامعة للقطاعين الخاص والعام توفير خدمة الاستشارة سواء كانت قانونية ، تعليميه ، بحثيه ، فنية ، هندسية ... وغيرها. ويمثل هذا المجال مردودا هاما لمؤسسات التعليم العالى التى تضع الضوابط لتحسين اداء هذا القطاع. ولعل من الظاهر فى كثير من الاقسام والكليات الجامعية ان التعاقد مع الافراد يعتمد فى بعض الاحيان على قدرة الفرد على جلب الاموال من خارج الجامعة أو القسم والمساهمة فى المشاريع والاستشارات الخارجية والتى تمثل دعامة هامة لتلك المؤسسات فى اسواق العمل الخارجية.

(٥) الدورات التدريبية :

تقيم الجامعات ومؤسسات التعليم العالى المختلفة دورات تدريبية لخدمة المجتمع، وتشمل هذه الخدمات الادارة، الطباعة، استخدام الحاسب ، العمل الاجتماعى ، تدريس اللغات الاجنبية، المحاسبة وفى دراسة اعدها المكتب العربى لدول الخليج عن الادوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربى فى مجال خدمة المجتمع توصلت الدراسة الى أن اهم المجالات التدريبية التى تقدمها الكليات النظرية هى [١١]: الكليات النظرية : (١) التربية وطرق التدريس . (٢) اللغات . (٣) التنمية الادارية. أما الكليات العلمية فتقدم :

فى مجال الهندسة (حاسب آلى ، انشاءات ، هندسة كيماوية)، فى مجال الطب (امراض مختلفة ، طب اسنان ، صيدلة ، تمريض)، وفى مجال الزراعة (الطب البطرى والدواجن)، وفى مجالات متنوعة.(احصاء ، تخطيط عمرانى) (السنبل وعبد الجواد، ١٤١٤هـ،ص٢٠٠)[١٤]

(و) الخدمات الصحية المختلفة :

فى الجامعات الغربية، يعتبر التأمين الصحى احد أهم مصادر الدخل حيث يقدم تحت اطار الخدمات التى تقدمها الجامعات لمنسوبيها من طلاب وموظفين واعضاء هيئة تدريس. كما أن كليات الطب والصحة المختلفة والمستشفيات الجامعية تستقبل المرضى وطالبى الاستشارات الصحية مقابل رسوم معينه تحددها كل مؤسسه حسب امكانياتها. كما يساهم اعضاء هيئة التدريس فى كليات الطب فى العمليات الجراحية والابحاث فى مؤسسات خارجية مما يعود بالفائدة الماليه على تلك الجامعات والكليات. ولعل مثل هذه

الكليات الطبية تحصل على موارد ماليه كثيره مقابل اشرافها على بعض المستشـــفيات والمراكز الصحية.

رابعا : مصادر الانشطة الجامعية :

(أ) إقامة المعارض :

تستضيف الجامعات المعارض المختلفة بهدف الحصول على موارد ماليه ومحاولـه جذب افراد العامه بالإضافه الى الطلاب الى الانشطه الجامعيـــه والمســاهمه الفعالـــه والمستمره فيها وذلك بإقامة معارض لبيع الكتب ، معارض عامه للاعمال والمنتجـــات المختلفة. وهذا التوجه سمح لمؤسسات التعليم العالى بالنفوذ الى الاوســـاط الاجتماعيـــه المختلفة ودفعها الى دعم خطط الجامعات.

(ب) إنشاء الفرق الرياضية :

من الملاحظ فى الغرب وجود فرق رياضية فى جميع الالعاب المختلفة وتدخل هذه الفرق فى مسابقات مع فرق الجامعات الاخرى، ويعود ريع تلك المسابقات والمباريـــات إلى الجامعات المشاركة كما يتم تنظيم سباقات الافراد والهيئات مثل المارثون والانديـــة الاجتماعيه المختلفة. كما تفتح المراكز الرياضية امام الجمهور للأستفادة من الملاعـــب متعددة الاغراض والخدمات الرياضية الأخرى كالمسابح ، ومراكز بنـــاء الاجســام .. وغيرها .

(جـ) اقامة المحاضرات والحفلات والمؤتمرات :

من المألوف لدى الكثير من الجامعات الغربية استضافة النجوم اللامعين فى السينما والرياضه والفن وغيرهم من القادة السياسين والمبدعين والخطباء لالقاء محـــاضرات أو أحياء حفلات يدعى اليها الى جانب طلاب الجامعة العامه من افراد المجتمع. كما تقـــوم بعض الفرق الموسيقية والفنية بإقامة سهرات وعروض ترفيهيـــة يعـــود ريعـــها إلـــى المؤسسه المضيفة.

خامسا : التخصيص :

بدأت المؤسسات الغربية فى مناقشة فكرة تخصيص قطاع التعليم وذلك باعتباره سلعة خدمية أو تجارية، مثلها مثل قطاعات الخدمات الأخرى التى تقدم للمستهلك. وهذا التوجه يهدف إلى إخلاء مسؤولية الدولة من دعم التعليم وجعله مسألة تجارية يسيطر عليهما القطاع الخاص من أفراد ومؤسسات " بحجة ان النوعيه تعتمد على الاختيار بينما الاختيار يعتمد على القطاع الخاص".(Pring, p.289,1987)[15].

والجدير بالذكر أن البلدان الغربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية لديها قطاع تعليمى خاص ذات خبرة طويلة وتأثير بارز فى تلك المجتمعات بل انه في بعض مؤسسات يفوق القطاعات التعليمية التى تشرف عليها الحكومات الفيدراليه والمحليه احيانا. والتخصيص إن كان صالحا للمجتمعات الغربية إلا انه ليس بالضرورة علاجا ناجحا للقضايا التعليمية فى البلدان الأخرى التى تنتشر فيها البطالة ويقل الدخل القومى عن تغطية الكثير من الاحتياجات التنموية مما يجعل الكثير من ابناء تلك البلدان غير قادرين على الاستفادة من خصخصة التعليم . كما انه يخشى ان يكون ابناء الطبقة الغنية فقط هم القادرين على تحمل تكاليف الدراسة وبالتالى يتعذر على ابناء الاسر الفقيرة الاستفادة من هذا البرنامج.

كما ان مخاطر مثل هذا التوجه تتركز فى سيطرة بعض المصالح الخارجية على التعليم مما سوف يؤدى الى الحوادث الاجتماعية التى نرى أثارها فى الكثير من البلدان التى توجد فيها مدارس اجنبية. والتخصيص المأمول تطبيقه والعمل به فى البلدان الغربية كان مشهورا فى بلدان المسلمين ولكنه كان يأخذ طابعا أخرا يتمثل فى وقف بعض الممتلكات لتكون مصدرا لتلك المؤسسات بحيث يمنحها الاستقلال من ناحية ويضمن لها الاستمرار من ناحية أخرى بغض النظر عن التقلبات السياسية ، والاجتماعية التى فى الغالب ما يكون أول ضحاياها المؤسسات التعليميه. ولقد كان الأزهر الذى يعتبر أول جامعة فى العالم خير شاهد على هذا. ومن الملاحظ أن هناك من يحاول نقل مفهوم الخصخصة الى البلدان غير الأوربية كحلول للمشاكل التعليمية فى تلك البلدان ويتزعم هذا التوجه البنك الدولى والمنظمات العالمية ذات المصالح الخاصة مثل اليونسكو، لهذا فإن على صناع القرار والتربويين فى تلك البلدان أن

ينظروا الى النتائج لمثل تلك السياسات التى قد تعود بنتائج غير محمودة على الوضع الاقتصادى والتعليمى والوطنى على المدى البعيد.

إن الدولة كسلطة مسئوله عن توفير تعليم اساسي إلزامي مجاني لكل أطفال المجتمع ليقوم بوظائفه الأساسيه في بناء وحدة وثقافة قومية، وتطبيع اجتماعي عام، وتزويد الصغار بالمعارف والمهارات والقيم الأساسيه والتى تسهم فيما بعد في تنمية التعليم الذاتي .. أما عن الخصخصه فيما وراء هذا التعليم فقد تكون له ايجابيات ويخفض من اعباء الدولة الماليه بشرط ألا يعمل التعليم لتكريس الطبقية فى المجتمع.

الخاتمه :

تمر بلدان العالم بأزمة إقتصادية يأتى فى مقدمة ضحاياها انظمة التعليم وخاصة التعليم العالى الذى يعتبر اكثر كلفة من التعليم العام . بهذا عمدت الكثير من البلدان الى سياسات ترشيديه تهدف الى تخفيف العبء الملقى على الميزانيات العامة للدول واستعاضتها بمصادر أخرى يساهم فيها القطاع الخاص والافراد المستفيدون بأكبر قدر ممكن وهذا التوجه سوف يضعف دور الحكومات فى السيطرة على نظم التعليم ويعطى الفرصة لمؤسسات التعليم العالى للاستقلال فى ادارة اجهزتها المختلفة كما يسمح لها بالتحكم فى الانظمة والمناهج بما يخدم مصالحها المتنوعة. ويتوجب على مؤسسات التعليم العالى فى البلدان العربية والاسلامية تبنى سياسات تمكنها من الاستفادة من المصادر الخارجية، والخدمات والانشطة الجامعية المعمول بها فى البلدان المصنعة وخاصة أمريكا وذلك فى حدود السياسات التى تسمح بها تلك البلدان.

كما ان التخصيص سوف يؤدى الى سيطرة القطاع الخاص على التعليم العالى ويجعل الاسر الفقيرة غير قادرة على توفير التعليم المتميز لابنائها مما يؤدى الى ايجاد طبقة اجتماعية جديده يساهم التعليم العالى فى ايجادها . كما ان الطلبة الموهوبين سوف يكونون أول الضحايا لمثل تلك التوجهات وخاصة أولئك الذين يعيشون فى اسر فقيرة ولعل الاستفادة من خبرات البلدان المتقدمة لاتمنع أن تعتمد الحكومات العربية والاسلامية على نظام الاوقاف الذى كان معمولا به فى المؤسسات التعليمية القديمة كالازهر الذى يمثل أكبر واقدم مؤسسة تعليمية عالية اعتمدت على هذا النوع من المصادر مما سمح له بالاستمرار رغم التحديات التى حاولت الاطاحة به . وعند

الحاجة للاقتباس من الخبرات الاجنبية يجب مراعاة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية والاسلامية مقارنة بالبلدان الغربية ذات الخصوصية المختلفة.

المراجـــع :

1- Bacchus, M.K., Education In The Third World : Present Realities And Future Prosepects. In Robin J.Burns & Anthony R. Welch. Contemporary Perspective In Comparative Education. Garland . New York. (1992) Pp.89-113

2- Woodhall, M., Economic Development Of Higher Education. In Clark, Burton R. & Guy R. Neave., The Encyclopedia Of Higher Education. Pergamon Press. Oxford. (1992), Pp. 889-896.

3- Saha, Lawrence, J. & Fagerlind Ingemar. Education & National Development: A Comparative Perspective. (Second Edition), Pergamon. Oxford & New York. (1989), Pp. 60.

4- Hufner, Klaus., Accountability. In Philip G. Altbach. Infernational Higher Education : An Encyclopedia. Pergamon. Oxford & New York. (1991), Pp. 47.

5- Brown Hibert O., People's Republic Of China. In Philip G. Altbach. Infernational Higher Education : An Encyclopedia. Pergamon. Oxford & New York. (1991), pp.463.

6- Monchablon, A., Frace: Seystem Of Education. In Husen, Torsten & T. Nerille Pastlethwaite. The International Encyclopedia Of Education. (Second Edition), Pergamon. Oxford & New York. (1994), Pp. 2377.

7- Euslance, R., United Kingdom. In Clark, Burton R. & Guy R. Neave., The Encyclopedia Of Higher Education. Pergamon Press. Oxford. (1992), Pp. 769.

8- William, G. & Furth D., Financing Higher Education Current Patterns. OECD. Paris. (1990). pp. 894.

9- Center For Education Statistics, Digest Of Educational Statistics. In The Condition Of Education. Statistical Report. (1989), Pp. 117.

10- Unesco. Statistical Year Book. (1987), Pp.113.

11- Johnstone, D. Bruce, Sharing The Cost Of Higher Education. The College Board. New Yor. (1986), Pp.112.

12- Coombs, Philip H. The World Crisis Of Education: The View From The Eighties. Oxford University Press. New York. (1985), Pp.290.

13- Heyneman, Stephen. & Habte, Aklilu., Education For National Development : World Bank Activities. Prospects. (1983) Vol, X 111, No.Y.Pp.473.

١٤- السنبل، عبد العزيز عبد الله ، عبد الجواد، نور الدين محمد : الادوار المطلوبـــه من جامعات الخليج العربي في مجال خدمة المجتمع. الرياض، مكتـــب التربيـــة العربي لدول الخليج، ١٤١٤هـــ - ١٩٩٣م، ص٢٠٠.

15- Pring, Richard., Privatization In Education. Journal Of Education Policy. (1987), Vol.2 No. 4, Pp. 289-299.

1- Bacchus, M.K. Education in the Thid World : Present realities and future prospects, N.Y.P. 101, 1992.

2- Woodhall, M. Economic Development of Higher Education, P. 894, 1992.

3- Monchablon, A. France: System of Education. P.2382, 1994.

4- Eustace, R. Higher Education in the United Kingdom . P.769, 1994.

5- William, G. & Furth d. 1990, Financing Higher Education : Current Patterns. OECD. Paris, P.894.

6- Source: Center for Education Statistics, Digest of Educational Statistics in the Condition of Education Statistical Report, and, P. 117, 1987.

٧ - المصدر : اليونسكو - كتاب الاحصاء السنوى .

8- Johnstone, D.Bruce, (1986), Sharing the Cost of Higher Education . N.Y. College Board.

9- Coombs, Philip, H. (1085), the World Crisis in Education : the View from the Eighties. N.Y. Oxford University Press.

10- Heyneman, Stephen. & Habte, Aklilu . (1983), Education for National Development: World Bank Activities. Prospects vol, X111, No.Y.

١١ - السنبل، عبد العزيز عبد الله و عبد الجواد ، نور الدين محمد: الادوار المطلوبة من جامعات الخليج العربى فى مجال خدمة المجتمع. مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الرياض ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

12- Pring, Richard. Privatization in Education . J . Edueation policy, 1987, vol. 2, No.4, 289 - 299.

In addition to technical assistance, however, sizable amounts of capital assistance were provided for constructing and equiping educational facilities and obtaining textbooks and other supplies. Assitance to formal education was generally handled by a separate education bureau in each external assistance agency, working in conjunction with the ministry of education of the recipient country or, in many cases, working dirctly with officials universities and other higher educational institutions beyond the immediate Jurisdiction of the ministry of education (Coombs, P.290, 1985).[9]